

## إعلان الرياض عدم تحديد موعد زيارة الملك السعودي إلى روسيا

■ حمدي العبدالله

أعلنت موسكو في وقت سابق أنّ الملك السعودي سوف يقوم بزيارة إلى روسيا في شهر آذار المقبل ويعقد قمة مع الرئيس الروسي. ولكن وبشكل مفاجئ أعلن عدم تحديد موعد. والإعلان السعودي، أنّ موعد الزيارة لم يتحدد بعد.

لا شك أنّ إعلان موسكو عن الموعد التقريبي للزيارة كان في ضوء مشاورات مع حكومة المملكة العربية السعودية المعنية بترتيب موعد وجدول أعمال الزيارة، ومن الصعب على موسكو الانفراد حتى بتحديد موعد تقريبي للقمة لو لم يكن هناك اتفاق مبدئي على ذلك. هذا يعني أنّ شيئاً ما قد حدث وهو الذي دفع وزير خارجية السعودية للإعلان عن عدم تحديد موعد. والإعلان عن عدم تحديد موعد محدد يعني أنّ الزيارة قد تتمّ في الوقت الذي أشارت إليه موسكو وقد لا تتمّ في هذا الموعد، وقد يتمّ إلغاؤها أو تأجيلها إلى وقت طويل، وكل شيء مرتبط بما يطرأ على العلاقات الروسية – السعودية.

الأرجح أنّ ما دفع وزير خارجية تركيا إلى الإعلان عن عدم تحديد موعد زيارة الملك السعودي إلى موسكو هو حدوث تطورات عكّرت صفو العلاقات بين البلدين، واستدعت المزيد من التشاور. في هذا السياق يمكن التكهّن بماهية هذين الحدثين: الحدث الأول، استمرار اتهام السعودية وإعلامها لروسيا باستهداف طائراتها للمدنيين في سورية، ومعرفة أنّ روسيا قد ردت على هذه الاتهامات بطلب طرح قضية الانتهاكات السعودية في اليمن على مجلس الأمن، ومن الطبيعي أن يؤدّي ذلك إلى إثارة غضب السعودية، وبالتالي فإنّ إعلان الرياض عدم تحديد موعد لزيارة الملك إلى موسكو هدفة عرض مقايضة مع الحكومة الروسية مفادها أنه مقابل تراجع روسيا عن عرض ضحية اليمن يتمّ الالتزام بالموع الذي حذّ سابقاً لزيارة الملك، وإذا لم تتّزم موسكو بذلك فإنّ الزيارة لن تتمّ في موعدّها وقد يتمّ إلغاؤها.

الحدث الثاني، هو الحدّين السعودي عن تدخل بري في سورية، ومعرفة أنّ روسيا وعلى لسان كبار المسؤولين فيها أعلنت معارضتها لمثل هذا الدخول، وأعلنت أنّ ذلك سوف يعني إبلاة أمد

الحرب وتوسيع نطاقها.

هذان الحدثان هما اللذان أثرا على العلاقات السعودية – الروسية، وهما اللذان قد يؤدّيان إلى إلغاء زيارة الملك وليس فقط عدم الالتزام بالموعد الذي حدّدته موسكو.

## تركيا وساعة الحقيقة

• لعب الحكم في تركيا بالتّازكي على حلفائه والخبث على جيرانه الذين منحوه فرصا للاندماج الفاعل كشريك قيادي في نظام اقتصادي وأمني قائم على الشراكة والاحترام مع الجيران. وهم معتنون من روسيا إلى إيران وسورية والعراق وسواهم.

• تصرّف الجندية المسلمون الأتراك بمنطق الغدر، فأعدوا لخطة أسومها بالعثمانية الجديدة تقوم على استعادة حلم استعماري يهدّد الجميع ولا يملحن إلا «إسرائيل».

• مع الخلاء تصرّف حزب الأتراك بالتّازكي فارادوا المال السعودي والدم السوري والحماية الأميركية للعبور عبر جغرافيتهم ولكن نحو أحلامهم. نتجحت صلابة الحلف الروسي الإيراني السوري العراقي بمعن هذا العبور التركي، ونجحت ببلوغ المال السعودي مرحلة الشخّ والحماية الأميركية مرحلة اليأس من اللجوءين، وتمديد المهل والخشية من المشاريع التركية الجمنوتية.

لا يريد أردوغان التورّط، ويريد أن يقاتل بدماء ليست دماء جنوده، وبإقتصاص ليس اقتصادا، ويتبعات سياسية وعسكرية يحملها غيره قبله فيقي وحيدا. معارك شمال سورية التي رسمت تركيا خطتها في مواجهتها بغطاء ناري وتأمين نقل المسلمين دون التورّط بحرب برية تقرب من النهاية.

• يقترب الحلم الخبيث من السقوط.

التعليق السياسي

## من أنقرة إلى إيطاليا وسورية ..

## هل يدري أردوغان ماذا يجري؟

■ سعدالله الخليل

سواء صدقت أم كذبت أذعاءات ثعلب أنقرة أحمد داود أوغلو حول تفسيرات التفسيرين الانتحاريين اللذين ضربا عاصمة السلطنة العثمانية الجديدة أنقرة خلال أقل من أربع وعشرين ساعة فإن الأمر سيان ولا يغيّر من حقيقة عمق الأزمة التركية التي تدفع رئيس نظام الحرية والعدالة رجب طيب أردوغان ورئيس حكومته لإطلاق الاتهامات والتصريحات في كافة الاتجاهات، كحال الباحث عن تفسيرات لا تعصب زوجته بعد عرضها في سوق النخاسة لسنوات وليهث لاستصدار صك براءة يقع بها حشود المراقبين لتفاصيل المشهد.

أفوز وقع التفجير الأول وبعد أقل من 12 ساعة كانت المعطيات واضحة لدى الجميع، ودليل الإدانة جاهز لعدوّها اللدود، وعلى خلاف عاداتها السابقة ولا فرق حيثيات المرحلة الراهنة تقتضي مواقف أكثر تقدّماً لم تنته أنقرة حزب العمال الكردستاني بل ذهبت إلى اتهام وحدات الحماية الكردية ودمشق، وحدّدت هوية منفذ التفجير الذي جاء متسللاً من الأراضي السورية وتحديداً من من مدينة عامودا.

إذا من وجهة النظر التركية فإن سورية تتحمّل مسؤولية التفجير الإرهابي الذين منفذته تسلل من أراضيها. فعاداً عن الإرهابيين الخمسة الذين دخلوا أعراب عبر الأراضي التركية عبر باب السلامة لنجدة «جبهة النصرة» المدرجة على قائمة الأمم المتحدة للتعطيات الإرهابية والتمركزة في المدينة التي يحذّر أردوغان وحملت الحماية من الاقتراب منها، والتي يبدو أنها استجابت لتحذيراتها ولم تقرب من اعزاز لكنها ضربت في عاصمة أردوغان أنقرة، فأثى مهابة يملكها السلطان العثماني في قلوب خصومه؛ وأثى قوة لفتح يعجز عن حماية قصره من خصومه وقيل أن يصحو ثنائي العدالة والتنمية أردوغان وداود أوغلو من سكرة التفجيرات، وفي خضم تهديداتها لسورية تلقياً صفتين... الأولى من جبال اللاذقية بتحرير الجيش السوري بالحيلة كسبيا المعقل الأخير للجماعات في ريف اللاذقية، ولتعلن المحافظة خالية من التواجد المسلح ولتهدب أحلام السلطان بإيجاد منفذ بحري لمرترّفته في سورية، فيما تثلتت ثانية الصفعات بسيطرة قوات سورية الديمقراطية والمكوّنة من وحدات الحماية وفصائل عربية على الشنديات ثاني أكبر معالق تنظيم «داعش» بعد الرقة التي أنهت نشوة أنقرة بتصرّحها بالأموال إلى بللا أردوغان (نجل الرئيس التركي) لمنطقة خطر جوي في سورية، في محاولة لمنح حليفها أردوغان جرعة من المعنويات في ظل الإحباط الذي يعانيه جراء انتكاساته على أكثر من جبهة، حيث تواصل اللجان الأردنية مع توجيه السلطات الإطباطية تهمة غسل الأموال إلى بللا أردوغان (نجل الرئيس التركي) بتهمة المساهمة في تسويق النفط من تنظيم «داعش» الإرهابي وقضايا فساد أخرى، ويتم ورد اسمه في لائحة المطلوب استدعائهم للتحقيق كمشتبّه به، بحيث تلاحب وتزوير وفساد في 28 مناقصة تصل قيمتها إلى نحو 100 مليار دولار.

في يوم من الأيام قال الممثل الراحل نهاد قلعي في مسلسل «صخّ النوم» «إذا أردنا أن نعرف ماذا في إيطاليا يجب أن نعرف ماذا في البرازيل»، ولازمت هذه العبارة سلسلة سقطات وهفوات درامية وفكرية، وبعد سنوات غدت العبارة تعبيراً عن الشمولية والعولمة في عالم السياسة والاقتصاد والحروب في زمن منطلق القطب الواحد والسيطرة الأميركية على مجريات الأحداث ومع سقوط أسطورة السطوة الأميركية والنهوض الروسي والصمود السوري في حرب عالمية بالوكالة على الأرض السورية، فإنّ لسان حال أردوغان «بورزان» العصر الحديث بعد خمس سنوات يقول «إذا أردنا أن نعرف ماذا يجري في أنقرة علينا أن نعرف ماذا يجري في سورية وإيطاليا».

## البناء

# الانتخابات البلدية... حفاظاً على الدستور أم خوفاً من كشف المستور؟

■ حسين ماجد

«كان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون، صدق الله العظيم (48 سورة النمل).

الأطراف تحكّم لبنان، لا رأس، ولا قلب، ولا حواس، أطراف تسطو، وتسرق، وتهزّب، ولم يشعر أحد منها يوماً بوجع هذا الشعب، لا من رهط جبريل، ولا من رهط إيليس، «كل من لاقبت يشكو دهره ليت شرى هذه الدنيا لمن»، حكم تناكله ظروف متخلّفة، وتهيّشه الغرائز، والشبهوات، ودولة تتصارع فيها، وعليها قبائل، ومذاهب، وأنجال، وعنصريّات، وطبقات، لا تنمية، ولا إنماء، ديون وضرائب وفساد، أهلكت العباد، وخزّبت البلاد، لا عقل، ولا قيم، ولا حياة، والشعب يتامل، ويتنادى بخجل، داعياً إلى التغيير، مقاوماً العدو بشجاعة، والغزو، والتكفير، صابراً على جور هذا الحكم، المخلوق العجيب، المجهول من انتخابات مزوّرة، وورائة إقطاعية، وقوى أجنبية خارجية.

«الرهط التسعة» موافق على إجراء الانتخابات البلدية في موعدنا، والحراك الشعبي المدني يربح بها منتصراً، حتى الأحزاب العلمانية والسيارية والتي لم تتحمّ ولم تملّطل بها يوماً، نراها متحمّسة لإجرائها، والاعتادات المطلوبة جاهدة للصرّف، وإعضاء المجالس البلدية جاهزون، والقوى السياسية باشرت التحضير منذ أشهر، والمهم في ذلك كله أنهم جميعاً «يرفضون التمديد، ويحترمون القوانين، ويحافظون على الدستور؟» لم يقرّ، ولم يسمع تصريح، أو تلميح، يتحدّث عن «قانون انتخاب للمجالس البلدية» ولم يتدكّر، أو يذكر أحد مشروع القانون الذي وضعه الوزير زياد بارود، وصدّفته الحكومة بعد مناقشته في 7 جلسات لمجلس الوزراء، وتقدّمت به بتاريخ 5 آذار، عام 2010 بصفة المجلّى إلى مجلس النواب، الذي لم يقرّه لتاريخه بجهة «صيق الوقت».

إن المجلس البلدي هو الخلية الاجتماعية الوطنية الأولى للنظام الإداري، والإمناية الخدماتية المحلية، تتفاعل وتتكامل مع القدرات والمعطيات والإمكانات المادية والإنسانية، وتساعد الدولة على وضع وتنفيذ وتقييم خططها وبرامجها ومشاريها، وتتعاون مع الإدارات الرسمية المحلية، والمنظمات الوطنية، والأقليمية، لتلائم التقدّميات مع الحاجات الضرورية للسكان، وهذا يتطلب قانوناً يساعد على اختيار مجالس بلدية تحقّق:

أ - عدالة التمثيل للقوى الفاعلة على اختلاف أنواعها، وتعدّد ثقافتها، وانتماءاتها.

ب - تفعيل المشاركة الشعبية الواعية التنافسية الديمقراطية المتكاملة، والتي تلبي الحاجات الضرورية العمومية والتي تشمل جميع سكان البلد.

ج - تمكين المجالس البلدية من المتابعة والاستمرار، ومن القيام بوظائفها، ومهامها، متعاقلة، ومتعاونة مع السكان في سبيل تحقيق المنفعة العامة، المحلية، والوطنية.

د - وصول القيادات الفعلية الحقيقية القادرة، الكفوءة، وتجاوز الإصطفافات السياسية، والحزبية، والطائفية، التي تؤذي الي التسلسل، والهيمية، والاحتكار.

من هذه المنطلقات كانت مبادرة الوزير زياد بارود الإصلاحية الجريئة، باعتبار أنّ قانون البلديات الحالي رقم 118/77، لا يمكن من تحقيق الأهداف التي ذكرناها،

## الجيش السوري يقبل الموازين

## فهل هو ربع الساعة الأخير؟

■ جمال الكندي

التقدّم الكبير الذي يحرزه الجيش السوري وحفاؤه في جنوب البلاد وشمالها على حساب التنظيمات المسلحة المتنوعة التصنيف، بين المعتدلة والأرهابية، بحسب التوصيف الأميركي، ومن يرعى هذه التنظيمات سياسيا ولوجستيا، فكلهم ضابطهم خيبة أمل كبيرة وذلك بسبب سقوط أوقافهم الميدانية، والتي كانت تستمر للضغط على الحكومة السورية في أيّ مفاوضات جديدة.

إنّ التقدم الواسع للجيش السوري في الشمال والجنوب، بهدف إغلاق الحدود المفتوحة مع تركيا والأردن، وسقوط المدن والقرى المحسوبة على هذه التنظيمات المسلحة والمدعومة من تركيا وحلفائها، قلنا جميع الموازين وغيرًا من استراتيجية التعامل مع الوضع الميداني السوري، وأثرا سلبيا على مايسعى بحلف الأبرار - فمیزان القوى العسكرية الذي تغيّر في الشمال السوري كان بمثابة رصاصة الرحمة للمشروع الأردوغاني في إقامة المنطقة العازلة في شمال سورية وهو حلم لم ولن يتحقّق بفضل سواعد الجيش العربي السوري، والتخبطية الجوية الروسية التي لها أهداف ميدانية واضحة المعالم، وهي العسكرية على فوضى الجماعات المسلحة في سورية الغير مؤيدة للحل السلمي، والتي تحالف مع «داعش» و«النصرة» في بعض المناطق السورية، وتؤخّر الأرضية المناسبة التي من خلالها يتمّ الاتفاق مع الحكومة السورية على بنود محاربة الإرهاب، وإيجاد الحل السلمي التوافقي مع الحكومة السورية. وما تأخر حلفاء أميركا عن تسمية هذه الجماعات والتي يعملون بأنها إرهابية وخارج المشروع السياسي الجديد في سورية، إلا لتعير عن الخوف من تقوية الأذراع السياسية والعسكرية للحكومة السورية، وهذه الهيستوريا التي أصابت حلفاء أميركا بعد التقدّم الكبير للجيش السوري هي بسبب تساقط أدواتهم في الداخل السوري، ما أدى إلى تناثر أوراقتهم السياسية في جنيف 3 فكان الانسحاب من المفاوضات مع العنوان البارز: مدخلات الميدان مخرجات الميداني الجديد في الشمال والجنوب

السوري غير من اللهجة السياسية لمحركي هذه الجماعات المسلحة في سورية فأصبح التدخل المباشر في سورية عنواتاً يطرّح في الأزقة السياسية، وتتم مناقشته بجديده من قبل حلفاء أميركا تحت مسمى محاربة «داعش»، في المنطقة، وهي نظطية سياسية ورافعة للجماعات المسلحة بعد إخفاقاتها الكبيرة أمام الجيش السوري وحلفائه.

«داعش» هل في سورية منذ زمن، ولا يقتصر وجوده على سورية فقط، قانين اليمن والعراق وليبيا من اولويات حلفاء أميركا؟ لا استحقّق هذا الدول فخرتهم؟ إنّ التلويح بدخول قوات برية من تركيا وسعودية وجعلنا تنساءل عمّن ستحاربهيم هذه القوات ومع من ستتنسّق على الأرض وهل ستعثرن قواتا غازية ومحتلة إذا لم تنسّق مع الحكومة السورية؟ كيف ستتنسّق مع الدولة السورية وهي في الاساس لا تحترف بها وتدعو إلى إسقاطها؟ والسؤال المباشر: هل هذه القوات ستاتي فيلحاربة «داعش» أم أنّ مهمّتها خلط الأوراق الميدانية في سورية وتأخير مسألة إغلاق الحدود المفتوحة مع تركيا والأردن؟

إنّ محاربة «النصرة» على الأرض لا تكون إلا بالتسليح المباشر مع الحكومة السورية، إذا كان غرض إرسال هذه الجيوش من أجل القضاء عليهما فعلا لا قولا، أما غير ذلك فهو في عرف القوانين الدولية عدواناً على دولة مستقلة وعضو في هيئة الأمم المتحدة، ويحقّ لها ولمن يتحالف معها الدفاع عن أي بقعة من جغرافيتها بها وتدخل هذا القوات باعتبارها قوات حرب محتلة، وما إلقاء الكرة في الملعب الأميركي لقيادة هذا الحلف الجديد إلا لإطاحة صيغة دولية، والسؤال هنا: هل تدخل أميركا في حرب وهي على مشارف انتخابات رئاسية، في وسط هذا الجو الاقتصادي المتردي؟ واضح أنّ هدف الإعلان عن هذا الحلف الذي يريد دخول الأراضي السورية هو رفع معنويات الجماعات المسلحة التي تنهأوى أمام الجيش السوري، وهو بالون اختبار أميركا لقياس مدى جديتها في الدخول في مواجهة مع الروس من أجل عيون المعارضة السورية.

«جنيف 3» قادم وبصورة مغايرة هذه المرة بسبب انتمضات الجيش العربي السوري، والمعادلة السياسية لحلّ الأزمة السورية تغيّرت بإشراك طيف واسع من المعارضة السورية في الداخل والخارج وإيجاد حل سياسي توافقي مع المعارضة، والقول بان يكون الرئيس السوري يشار الأمد على رأس هذه العملية التوافقية التي من خلالها يتوسّم استراتيجية جديدة في محاربة كلّ الجماعات المسلحة بكافة تنوعاتها ومرجعيتها، والتي لا تؤمن بالحل السياسي وبالتعددية السياسية وبوحدة التراب السوري.

فإذا كان المجلس يتألف من 15 عضواً، وحصلت اللائحة الأولى على نسبة 34% فتمتثل ب5 مقاعد، واللائحة الثانية نسبة 26% فتمتثل ب6 مقاعد، والثالثة 20% فتمتثل ب3 مقاعد، والرابعة حصلت على 20% فتمتثل ب3 مقاعد أيضاً، وتتمّ عملية انتخاب الرئيس إما من الشعب مباشرة أو من قبل أعضاء المجلس المنتخبين.
2- الأقرباء والأنساء: ليس عدلا ولا ديمقراطياً عدم قبول ترشيح بعض الأقرباء والأنساء وعدم السماح لهم بتمثيلهم في مجلس بلدي واحد، مع أنّ الأقرباء والأنساء، حتى الإخوة منهم، يتنوعون، بانتمائهم العائلي، والطائفي وكذلك يتناقضون بانتمائهم الحزبي والسياسي.

3- الأفضلية: من غير المنطقي اعتماد افضلية كبار السن في حال التعادل في الأصوات، أو استعمال القرعة، بل يجب اعتماد مواصفات أخرى «العلم، الإقامة الدائمة إل...».

4- المستوى العلمي: لم يعد مقبولاً تجاهل المستوى العلمي للمرشحين «أن يعرف القراءة والكتابة، أو أنّ يكون متعلماً حسب نصوص قانون الانتخابات النيابية» خاصة للبلديات الكبرى ولرؤسائها تحديداً.

5- العمر: من المفيد جداً إشراك الفئات الشابة في عملية الانتخاب (18سنة إلى الأقل، وربما كان مفيداً أيضاً أنّ لا يجاوز عمر المرشح الـ70عاما على الأكثر.

6- التفرّع: تفرّع رئيس المجلس أصبح حاجة ضرورية خاصة في البلديات الكبرى، إلى جانب تعزيزها بالموظفين المتخصصين، إذ يلاحظ وجود حوالي 400 بلدية لا تستخدم كل منها سوى موظف واحد.

7- الإقامة: بالنسبة للمرشحين، إقامةهم في البلدة وعلى الأقل أكثر أيام السنة، يجب مناقشتها، وكذلك من يمكنون جنسية أخرى، أما بالنسبة إلى الناخبين فيجب تأمين مراكز اقتراع في أماكن إقامتهم، ومناقشة موضوع الإقامة، ومعالجة موضوع النقل وكلفة الانتقال ودور المجلس البلدي لتأمين هذه الكلفة.

8- المشاركة: تأمين حقوق جميع أبناء البلدة في عملية الانتخاب دون أي استثناء استثنائي، خاصة العسكريين وموظفي القطاع العام وأساتذة الجامعة اللبنانية.

9- الكوتا الجندرية: اعتماد مبدأ الكوتا الجندرية في قوائم اللوائح لإشراك الجنسين، على أن لا تقل النسبة عن 30% وأنّ تستمرّ لـ3 دورات فقط.
10- النصاب: إنّ نصاب «الثلاث» أو «بمن حضر» لا يتفقان مع العمل الاجتماعي الديمقراطي، خاصة أنّ العمل الاجتماعي المحلي هو «الجميع والجميع»، ولا تتسفيق الأمور إذا كان القرار يتخذّه من 3 إلى 15 إذا كان الثلث يشكل نصابا.

وأخيراً فإنّ مشروع القانون السجّين الذي تقدّم به الوزير زياد بارود يصلح لأن يكون متطلقا ديمقراطياً، وحضارياً، ويصادره مع بعض التعديلات غير الأساسية، والعمل على توضيح التقنيات الملائمة خاصة في ما يتعلق «باللائحة المقتلفة، اللائحة غير المكتملة، المفاضلة، عبثة التمثيل»، إنّ هذا القانون سوف يشكل ولأول مرة خطوة جريئة، فتجث نوافذ تهبوية وتدخل النور، والهواء، محقّقة السجون، والكهويف الظلمة، الظالمة، الخائفة، ليتنفس هذا الشعب، ويعصر الدم، ويسترجع البصيرة، ويقدم على إنقاذ هذا الوطن.

## «ستاتيكو ميونيخ»... تموضع جديد للأزمة السورية وليس حلاً!

أن تقوم الإدارة الأميركية بتسوية الأزمة السورية مع روسيا دون تسوية القضية الفلسطينية لصالح حليفها «إسرائيل»، هو ما كان إذ يتعزّر بانتصار الدولة السورية على الإرهاب...
جمله تلك الأمور دفعت الإدارة الحالية إلى إعادة تقييم الوضع في الشرق الأوسط سريعاً، وعلى ما يبدو أنها قرّرت تثبيت مواقعها العسكرية هناك، وسالمة سريعاً على إخراج روسيا من شرق المتوسط أو فرض مساومة تاريخية على روسيا لسحبها عن غزو أميركي لليبيا على شاكثة غزو العراق...
يعيد التوازن إلى حلف الأطلسي في جنوب القارة العجوز، أمام روسيا المنتمقة إلى البحر المتوسط، وإذا كان إجهاض مسار فيينا للحل برهته يعني فتح أبواب الصراع مشرّعة على كل الاحتمالات، كان القرار الأميركي يعني مسار فيينا للحل لكبح جماح الجيش السوري في انتصاراته على أدواتها الإرهابية وإعادة شكل من أشكال التوازن للمشهد السوري، وتحويل روسيا إلى طرف أساس في المشكلة السورية وما يستتبعه من مقفضيات الحل بخروج روسيا من الشرق الأوسط، أو قبولها المساومة مع الولايات المتحدة على ليبيا، فالبيان تحدّث لأول مرّة عن (وجوب تطبيق وقف شامل للأعمال العدائية، بما ينطبق على أي طرف يخطر حالياً في أعمال عدائية عسكرية أو شبه عسكرية ضدّ أية أطراف أخرى) هذا الأمر يعني حكماً تحويل روسيا إلى طرف في الأزمة السورية وآثى وقف لإطلاق النار يلزمه أيضاً على الأقل على الجمعات المحسوبة على الرياض وتركيا، وتحت قرعة السلاح الأطلسي والخليجي وهدير الطائرات السعودية وعدم رغبة روسيا بتدهور الأوضاع عسكريا مع الولايات المتحدة، وخصوصاً ما شعرت بجديده الولايات المتحدة تشكيل قوة برية قوامها تركي سعودي لغزو سورية برها حال فشل التفاوضات الجديدة معها، لذلك اتى بيان ميونيخ صارخاً في استدارته على تقاهات فيينا والقرار 2254 في بعض فقراته، ويعكس تسوية جديدة سياسية وعسكرية قوامها «ستاتيكو ميداني» بين الأطراف المتحاربة (وجوب تطبيق وقف شامل للأعمال العدائية) بانتظار توافق أميركي روسي على قائمة المنظمات الإرهابية، وتغيّر سياسيّ في بند (الدفع قداما بالانتقال السياسي) حيث ورد في نص بيان ميونيخ قضيتين تشكان خروجاً عن روح إعلاني فيينا، القضيت الأولى (ضمان عملية انتقال سياسي بقيادة سورية ويملكها المسؤولون استناداً إلى بيان جنيف بكليته) والثانية أنّ الانتخابات التي ستقام بعد 18 شهرا يجيب أن تجري (بما يرضي الحكم الجديد).

إذا وقف إطلاق النار الروسي على أدوات العدوان التركي السعودي تحت بند (شمولية وقف الأعمال العدائية) وتطبيق كامل (لجنيفأ) بكليته ورؤها الحكم الجديد عن الانتخابات العادلة تعكس التغيير الحاصل في إعلاني فيينا.

بالنتيجة شكّل إعلان ميونيخ الجديد مرحلة مهمة في إعادة رسم مشهد التوازنات الدولية بين روسيا والناات انطلاقاً من الأرض السورية عبر الميدان السوري، وبما فضّلتها بين ميونيخ وأهميته، وعلى شاكثة مؤتمر يالطا 11/ شباط 1945 الذي أرسى نظام توازن المصالح والقوى بين السوفيات وأوروبا الغربية، اتى مؤتمر ميونيخ 11/ شباط 2016، ليبدن مرحلة جديدة بين روسيا والغرب عموماً عنوانها الذبئية وتوازن المصالح من مخرجات الميدان السوري، أمّا سورية فالتغيّر الذي طرأ على شكل التسوية في ميونيخ لم تكترل له حكومة دمشق حتى الآن وتكفل الرئيس الأسد بوضع النقاط على الحروف حين أكد في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية على (حتمية) مواجهة العدوان التركي السعودي إنّ حصل في كلام بالغ الأهمية والحساسية والدالة، ومستمرّ أيضاً بحربه على الإرهاب، والذي ترجح فعلياً على الأرض باستكمال أطباق الخناق على كل البؤر الإرهابية بما فيها أرياف حصص المحسوبة على المحور التركي السعودي...
إذا حسابات دمشق تختلف عن حسابات تضارب القوى الدولية على الأرض السورية، لأنّ الأولوية هي لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي يعني رسالة سورية واضحة إلى المؤتمرين والمتأمّرين في ميونيخ بضرورة السقعة في إنجاز ملف تصنيّف الجماعات المسلحة باعتبارها المدخل الحقيقي على تسوية الأزمة السورية وعدم سقوط تسوية ميونيخ بين الأطراف الدولية على مصالحها الجيوبوليتيكية... وما يعقب ذلك من نتائج كارخية.

صوتاً، بنسبة 33.5% و4 مقاعد.

– لقد نال تحالف حركة أمل– حزب الله متوسّطاً من المقاعد بنسبة 97%، مقابل 3% للوائح المنافسة.

– وفقاً لقانون على أساس النسبية، نال لوائح «أمل- حزب الله» 90 مقعداً، واللوائح المنافسة 42 مقعداً.

مع الإشارة إلى أنّ متوسط ما حصلت عليه اللائحتان معاً بنسبة 43.84% من مجموع عدد الناخبين، وأنّ متوسط النسبة التي حصلت عليها اللائحة الراحبة هي فقط 27.14% من عدد الناخبين، مع احتمال ارتفاع نسبة المقترعين وفق قانون النسبية وتغيّر النتائج. أصدروا قانوناً جديداً لانتخابات المجالس البلدية، وأبعدوا السياسة عن الإنماء، وعن حاجات، وقضايا المجتمع المحلي، فمما تخافون، الشعب المخدّر خاضع لكم طوعاً، أنتم الوصاية، لكم الوكالة، تملكون الثلث الضامن المعطل، والفيقو من حكمم، أنتم ملوك الدنيا، والمعصية، ربما أنتم أيضاً ملائكة الأخرى، أعلمونا ماذا تريدون؟

إنّ مثلنا أعلاه هو النموذج لما جرى وسيجري في جميع البلديات اللبنانية، وإذا كان هذا النموذج هو الأقوى في قضاء مرجعيون، فكيف ستكون الحال في بقية الأفضية في ظل قانون عصري جديد؟ إنّ قانون المجالس البلدية يتطلب دراسة جدية، متنازلة، معقّدة، هائلة، بعيداً عن الضجة المفعّلة، وخارج الملعب السياسي، المكاسب الطائفية، والحزبية، لأنّ المجالس البلدية تحتاج إلى تمثيل واقعي فاعل، وإلى الموارد المالية الكافية، والصلاحيات الإدارية الإنمائية ضمن الاستقلال المالي والإداري الملائم.

وقبل الحديث عن مواصفات وميزات القانون المطلوب، لربما من المفيد الإشارة إلى أهمّية ما يلي:

1 – استحداث وزارة خاصة تحت اسم «وزارة الإدارة المحلية» تتولّى مع البلديات تنمية المجتمع المحلي وتقدّمه.
2 – الإطار الجغرافي السكاني: في لبنان اليوم حوالي 1000 مجلس بلدي، 70% منها عدد سكان كل منها المسجلين أقل من 4000 نسمة، إذ يسمح القانون بإنشاء مجلس بلدي لكل 300 نسمة وما فوق، أما عدد البلديات فيجب حوالي 1500 بلدة، بنسافة في كل حوالي 1000 مزرعة ودركرة، منها 27% سكان كل منها دون 1000 نسمة. إنّ هذا الواقع لا يؤمن للمعطي الإنمائي لهذه البلديات ومجالسها باستثناء حوالي 60 مجلساً فقط تتمتع بالمعطي السكاني المناسب، من هنا يمكن إعادة النظر بالتحديات الجغرافية السكانية لأطر المجالس البلدية، بحيث ينشأ على مستوى الوطن 180 مجلساً، منها 60 مجلساً بلدياً في المدن، و120 مجلساً في الأرياف، على أنّ تتراوح مساحة كل من مجالس الأرياف بين 40 و60 كلم2، ويتألف من 12 و18 ألف نسمة، ويتراوح عدد السكان ما بين 25 و30 ألف نسمة، ومن الممكن أن ينشأ 50 مجلساً لكل من محافظتي جبل لبنان والجنوب، و40 مجلساً لكل من محافظتي الشمال والبقاع.

3 – استحداث قانونين للمجالس البلدية أحدهما للمدن والأخر للأرياف مع مراعاة عدد السكان.
4 – وفيما يتعلّق بقانون الانتخابات البلدية، يتوجب تصميمه واعتماده الأمور التالية:

1 – النسبية: وببساطة تتصل كل لأحة من اللوائح على نسبة من عدد المقاعد تتساوي نفس النسبة التي حصلت عليها من أصوات المقترعين، ومثلاً على ذلك،

■ سوم صالح

حدثنا طالما حكما مشهد «الشرق الأوسط» سياسياً وعسكرياً

(سايكس- بيكو، وياطلا)، فالقول قسم الأرض العربية إلى دول ورسم لها حدوداً افتراضية لم ترع التنوّع الثقافي والأثني لتلك المنطقة لتكون بذاتها سبباً دائماً لإشعال فتيل الأزمات الوطنية، والثاني هو مؤتمر يالطا الذي أرسى قواعد توازن القوى الدولية قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، والذي أقرّ لاحقاً عالماً ثنائي القطبية حكمت الدول بمقتضيات الصراع بين قطبيه وحليفه وارسو والناوت، وبنهاية الاتحاد السوفياتي دفع «الشرق الأوسط» فاتورة التحول إلى أحادية قطبية فجّته عبر حربى الخليج الثانية والثالثة ومشاريع «الشرق الأوسط الجديد»، ولكن يشاء التاريخ مرّة أخرى أن يعيد المشهد ذاته في متوّبة «سايكس بيكو» وبذات يوم انعقاد مؤتمر يالطا، أي 11 شباط، وليس لشيء بل لأخذ العبر من التاريخ فقط.

فمؤتمر ميونيخ لمجموعة الدرع الدولية حول سورية المتدقّف في 11 شباط 2016 ليس حدثاً عادياً كسابقيه مؤتمر فيينا الأول والثاني في الأزمة السورية، إنه يوم مفصّليّ ليس في تاريخ الأزمة السورية بحسب بل في مستقبل العلاقات الدولية، والسبب هو تغيّر الهدف الذي اجتمع عليه الفريق الدولي لإنجازه، فإذا كان إعلاناً فيينا الأول والثاني تبنّى كاستراتيجية أساسية خديجة التحول إلى (احتواء الدخول العربي جيداً إلى سورية)، وإذا كان القراران (2245، 2253) صدرا كنتيجة لاتفاق كيري – بوتنن حول سورية وأوكرانيا بتاريخ 12/ 15/ 2016 (لاحتواء ردّ فعل روسيا على العدوان التركي على إحدى طائرتها) وتطبيق إعلانيّ فيينا، ليأتي اجتماع ميونيخ خارج سياق تطبيق القرار 2254 والذي من المفترض وتفكيك أيّ إلتصام – أهدافه في تسوية سياسية للأزمة، ولكن عقباته – وبكيفية الفعّال لإنجاح أهدافه في تسوية سياسية للأزمة، وتكفل العكس من ذلك أتى البيان معزّزاً للاتحاد والرؤية التي تقول إنّ الولايات المتحدة هي من أجهضت مؤتمر «جنيف 3»، وإنّ تصريح جو بايدن نائب الرئيس الأميركي في تركيا ليس «رثة لسان»، بل استراتيجية أميركية لتقويض الحل السوري، وإعادة إنتاج تسوية أميركية روسية من ذات البؤة السورية مع تغيير في معالم الحل السوري، وهو ما بدأ جليا في ضوء الإلتصام الختامي لمؤتمر ميونيخ.

وقبل الدخول في التغيير الحاصل في معالم الحل للأزمة السورية وفق إعلانيّ فيينا (الأول الثاني) سنقف عند أبرز التغييرات الجيو استراتيجة التي دفعت الإدارة الأميركية إلى الخروج بصريح عن تقاهمتها مع روسيا حول سورية، بل والاقبال عليها جملة وتفصيلا ورفع السقف في مستوى الإذثار بتدخل بري في سورية بما يمكن أن يدخل العالم في نفق مظلم مجهولة نتائجها، وما التحشيد الأطلسي والتركي والسعودي إلا أحد أدواته، والسبب الأول هو النجاعة العسكرية الروسية – السورية في الحرب على الإرهاب، وحجم التفاهم الكبير بين سلاحي الجو والأرض في الحرب على الإرهاب، هذا الأمر أربع أربع الولايات المتحدة من ناحيتين الأولى الصين تصعبدا جيوبوليتيكيّا في بحر الصين الجنوبيّ وقيام حليفها العربي الشمالية بصعبدا متكرر بقبيلتها الهيدرتحدة تارة وحصارؤها بالباليستي وإطلاق قمرها الصناعي تارة أخرى، الأمر الذي يطلّك تريثاً أميركيّاً في الشرق الأوسط، ولا ننسى أمراً مهماً أيضاً أنه من غير المتوقع